المستخلص

تناولت الدراسة أثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية بحيث أن التمويل المقدم من قبل المصارف لهذا القطاع (الذي يساهم في الناتج المحلي بنسبة 20%) يعتبر تمويل ضئيل مقارنة بالتمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك نجد أن التمويل الذي يحتاجه هذا القطاع تمويل طويل الأجل بينما التمويل المقدم من قبل المصارف تمويل قصير الأجل ومن المشاكل أيضاً السياسات التمويلية من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الثروة الحيوانية ليس لها دور فاعل في الاهتمام بهذا القطاع.

ومن أجل المساهمة في حل مشاكل القطاع وضعت عدة فرضيات وهي عدم توفير التمويل المصرفي المناسب لقطاع الثروة الحيوانية يؤدي إلى ضعف مساهمة هذا القطاع اقتصادياً والمخاطر العديدة التي يمتاز بها قطاع الثروة الحيوانية تقلل من تمويله مصرفياً وعدم وجود سياسات مصرفية واضحة لتمويل صادرات الماشية يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن التمويل المقدم لقطاع الثروة الحيوانية أسهم في زيادة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يعتبر تمويل ضئيل مقارنة بالتمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك لأن هذا القطاع يحتاج لتمويل طويل الأجل.

ومن أهم التوصيات العمل على زيادة رأسمال البنوك المتخصصة في مجال القطاع لتزيد من حجم التمويل الممنوح لقطاع الثروة الحيوانية ، وأن العمل على توفير التمويل الكافي من قبل المصارف المتخصصة يساعد في استخدامه لمشروعات طويلة الأجل كمشروعات البنية التحتية ومشروعات الإنتاج وأخيراً لابد من وجود سياسات تمويلية فعالة من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الثروة الحيوانية وذلك لأجل مساهمة هذا القطاع في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.